ان تجعل التا للنقل من الوصفية اي الاسمية علما بالغلبة نظير ما قيل في لفظ مفردة
ان هذه اي لفظ مقولة صار علما في اصطلاحهم على الجنس العالي قوله والمراد بها
اي بلفظ مقولة لا يعني ان لفظ مقولة صادق على كل ماهية بقال اي يحمل
فان القول عندهم معناه الحمل اي الاخبار بوجه ما كما ان كل كلي يقال اي يحمل وانما
الخلاف في الجزي هل يحمل او لا فمنع بعضهم حمل الجزي وقال ان قولك هذا زيد
وان كان المحمول جزئيا هو كلي تقديرا وتاويلا لانه يوول بمسمى زيد والمسمى كلي
لصدقه على زيد وغيره وقال بعضهم بل يحمل الجزي بدون تاويل ثم خصص
لفظ مقولة بالجنس العالي بحيث متى اطلق انصرف اليه وتبعه ذلك ان كل كلي
وان كان محمولا الا ان هذه المقولات اوسع دائرة في الحمل لان الجنس العالي كالجوهر
مثلا يصدق على الجسم وعلى الجسم النامي وعلى الحيوان وعلى الانسان وعلى
افراد الانسان صدق الجنس على افراده بمعنى تحققه فيها وحمله عليها واما
كل واحد من هذه الكليات التي اندرجت تحته فانما تصدق على ما تحتها فالجسم
مثلا يصدق على الجسم النامي وعلى الحيوان فتقول مثلا الحيوان جسم فالجسم
صدق الجنس على افراده اي تحققه فيها ولا يتحقق الجسم في الجوهر هذا
المعنى فلا يصح ان تقول الجوهر جسم ولا الجسم جسم نام ولا الجسم النامي حيوان
لما يلزم عليه من حمل الخاص على العام كما يقال الحيوان انسان وهو ممنوع بخلاف
عكسه وهو صدق العام على الخاص كما يقال الانسان حيوان ولما كانت هذه
المقولات اوسع مقولة من غيرها وكان المقول هو المحمول اي محمول
كان اشار الى ان المراد بها الاجناس العالية فاذا قيل مثلا زيد من اي مقولة
معناه يندرج تحت اي جنس من الاجناس العالية وجوابه من مقولة الجوهر
واذا قيل مثلا البياض من اي مقولة يعني يندرج تحت اي من هذه الاجناس
وجوابه انه من مقولة الكيف وهكذا وذكر في اصطلاح الحكما الاصطلاح الاتفاقي
والمراد مصطلحهم اي الالفاظ التي اصطلحوا على وضعها لمعان متعارفة
بينهم والجار والمجرور حال من المبتدا اي حالة كون ذلك المراد جاريا على ما
اصطلحوا عليه والحكما جمع حكيم وهو العالم بفن الحكمة وهو علم باحث
عن